

لعبت النساء دوراً مهماً في الانتفاضة البحرينية، رغم قمع السلطة ورجال الدين، سنة وشيعة. وفي موريتانيا، أقر بأن ختان الإناث ليس من الإسلام، وهو يتراجع.

في مصر، كما في غيرها، جرت «أمينة» المجتمع، خطاباً وممارسة، وراح البوليس يلعب دور ممثل السلطة والنظام السياسي. وهذا يفسر لماذا أحرق المنتفضون أقسام الشرطة.

تأثير وفود معلمات شبابت إلى الريف العميق في المغرب. وفي شريط الصور، يحتفي أشهر رسامي العراق بثنائية الحياة، امرأة ورجل متساويان... ومتناظران.

4

3

2

الاقتصاد التركي وسياسة أنقرة العربية

هل تركيا نموذج يستحق الاقتداء؟

في السنوات العشر الأخيرة، بدت تركيا نموذجاً سياسياً واقتصادياً تقتدي به، أو تدعو للاقتداء به، شرائح اجتماعية/سياسية في العالم العربي، ويلهج به العديد من المثقفين العرب. ويبرر ذلك ما يبدو من نجاح تركيا الباهر، سيما على الصعيد الاقتصادي، ولكن أيضاً من تقديمها لنفسها كقوة سياسية إقليمية متمكنة من هامش من الاستقلال، بالرغم من انتمائها إلى حلف الناتو، ومن تمركز قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها، ومن الاتفاقات المتعددة البرمة مع إسرائيل... وكل ذلك لا يحجب وجود أسباب ودوافع للإعجاب والدعوة إلى الاقتداء، تقوم على اعتبارات سياسية وإيديولوجية وحتى مذهبية، كما على نوستالجيا «الامبرطورية الممكنة»، باعتبار تلك التي كانت قائمة حتى وقت ليس بالبعيد، وفي ذلك غضن نظر من جوانب عديدة من مسار الامبرطورية السالفة، تحال اراڊويا الى «تفاصيل»، وغض نظر مرة ثانية عن مآلها النهائي، ثم ثالغا عن انقطاع الزمن الواقع مع دولة السلاطين. والاهم من كل ذلك أنها نوستالجيا تعبّر عن الانكسار العربي أكثر من تعبيرها عن الإعجاب المفكر بما كان.

«السفير العربي»

في المعجزة الاقتصادية

وصل الاقتصاد التركي المبني على الخارج إلى حدوده، وأصبحت ميزته تفلط ضعف للنظام، وأحد العوامل الفسرة لسياسة تركيا العربية، فسياسة «صفر مشاكل مع الجيران» حتى سنة ٢٠١٠، ثم بعد ذلك الإحجام عن التدخل الميداني الصريح في الوضع السوري، يعوّدان بالأساس إلى الوضع الاقتصادي التركي. فهذا يعتمد بشكل رئيسي على الرساميل الخارجية، وخاصة على الدين من القطاع المصرفي الأجنبي، الذي لن يتوانى عن سحب أمواله إذا دخلت تركيا في لجة المشاكل الإقليمية.

عرفت تركيا منذ عام ٢٠٠٣، مع تولي اردوغان رئاسة الوزراء، نمواً اقتصادياً كبيراً (حوالي ٨ في المئة) يتعدى بكثير النمو الاقتصادي الأوروبي، ونسب أكثر البلدان النامية. أصبحت تركيا مع دول BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا)، إحدى أهم المحطات الاستثمارية للرساميل في المحافظ المالية العالمية. أدت هذه الاستثمارات إلى ارتفاع معدل البورصة التركية إلى أعلى مستوياته عام ٢٠١١، كما أن مردود هذا المؤشر يُعد من أفضل اليردودات في سوق الأسهم على الكرة الأرضية إذ نماز ٣٠ في المئة عام ٢٠١٢.

تمت هذه المعجزة الاقتصادية التركية من خلال التمويل الخارجي، إذ تدفقت الرساميل على تركيا كاستثمارات وديون طويلة الأمد في البداية، وحتى عام ٢٠٠٧. وجرى ذلك خاصة عبر ديون صندوق النقد الدولي، إذ أصبحت تركيا ثاني أكبر دولة مستدينة من الصندوق في العالم. وهذا كان مؤشر ثقة في تركيا من قبل الدول الغربية، حتى ذلك التاريخ على الأقل. إذا أضفنا إلى ذلك أن هذا النمو الاقتصادي ترافق مع انخفاض نسبة الدين العام للدخل القومي، فنهج ثقة الحكام الأتراك بأنفسهم، لدرجة أنه تراءى لهم أنهم يستطيعون دخول المنظومة الأوروبية الاقتصادية، لأنهم يحترمون معايير «ماستريخت» Maastricht الاقتصادية المتعلقة بالعضو السنوي العام الذي عليه ألا يتعدى ٣ في المئة من الدخل القومي، وأن تكون نسبة الدين العام من الدخل أقل من ٦٠ في المئة.

رساميل إقراض قصيرة الأجل

بالرغم من كل تلك العطايات الإيجابية، لم تستدق تركيا من تدفق الأموال الأجنبية ليمانه نموذج اقتصادي تنموي صلب ومتوازن، خاصة أنه بعد الأزمة العالمية سنة ٢٠٠٨، تحولت أكثر الرساميل الداخلة إلى تركيا إلى رساميل قصيرة المدى، أعليت قروض للمصارف التركية (حوالي



منمنمة تركية من النصف الأول للقرن السابع عشر

٩٠ مليار دولار سنة ٢٠١١ أي ٩ في المئة من الدخل القومي). وعمدت هذه المصارف الحلبية بدورها إلى إقراض القطاع الخاص لشراء مواد استهلاكية، أكثرها مستورداً. فارتفع العجز في البزائية التجارية الخارجية إلى ١٠ في المئة من الدخل القومي، وهي من أعلى السنوات في العالم. أصبحت دينامية النمو الاقتصادي مرهونة بارتفاع دين الأسر والاستيراد. فزاد هذا الأخير بمعدل ٤٠ في المئة، وهو ضعف الأزيد

التصدير في السنوات الخمس الأخيرة. إن عجز الميزان التجاري بنوي، وساق على النمط الاقتصادي المستحدث الذي سزّع العجز نتيجة استيراد الطاقة وضعف القيمة المضافة في الصادرات. وهذه حلقة مفرغة: دين، استهلاك، عجز تجاري ومن ثمّ دين. وهي وصلت إلى حدّها مع انسحاب بعض الرساميل في أواخر السنة الماضية (٤,٨٠ مليار دولار)، فاضطر البنك المركزي إلى ضخ كميات من العملة

الصعبة في النظام المصرفي للتعويض عن انخفاض القروض الخارجية. ولم يعد الخزون من العملات الصعبة الموجود لدى البنك المركزي إلا ٧٠ في المئة من الديون الخارجية قصيرة المدى، وهي وصلت إلى ٤٥ في المئة من الدخل القومي. وهذه النسبة من مخزون العملة الصعبة تعد أقل نسبة من الديون بين البلدان النامية في العالم، وانخفاض مستوى العملة الصعبة بهذا الشكل قد يعزّض البلاد لاحقاً إلى مشكلة سيولة، بحسب ما قال صندوق النقد الدولي.

كما أن وضع الاقتصاد التركي الهش مرشح للتفاقم نتيجة انخفاض معدل النمو في تركيا وفي البلدان الأوروبية المستوردة للمضائق التركية من جهة، ونتيجة اختفاء بعض الأسواق من جهة أخرى (الجيران وأفريقيا الشمالية).

مثال الأرجنتين

هذا النموذج في النمو المعتمد على اللبيرة الاقتصادية، بحسب شروط ونصائح صندوق النقد الدولي، يلاقي أيضاً حدوده في عدم التوازن وعدم المساواة: فـ ١٠ في المئة من المودعين في المصارف يملكون حوالي نصف الودائع بالعملة الأجنبية، والتفاوت في الدخل في تركيا هو، حسب مؤشر «جينى» (الذي يقيس المساواة على مستوى توزيع الدخل والاستهلاك الكلي)، هو الأعلى في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أن معدل التضخم يصل إلى نسبة ٨ في المئة تقريباً، وهو أيضاً من أعلى النسب في العالم، ويؤثر بشكل سلبي على القوة الشرائية للمطبقات المتوسطة والفقيرة.

من المؤكد أن تركيا ستعاني ابتداءً من الآن من مشاكل عانت منها أميركا اللاتينية في التسعينيات، فأكثر الدول حينئذٍ مولت نموها بالدين الخارجي عبر قروض من المصارف الأميركية، ما أدى إلى عجز كبير في ميزانيتها التجارية. وعند أول أزمة لم تعد تلك الدول تقدر على الاعتماد على الأموال الخارجية، ومرت بفترات اقتصادية صعبة دامت أكثر من ١٠ سنوات، أدت إلى إفلاس بعضها كالأرجنتين. الفارق الوحيد بين الوضع التركي الحالي وبلدان أميركا اللاتينية عندئذ، أن معظم دين تركيا هو من القطاع الخاص بينما كان دين أميركا اللاتينية في القطاع العام. لذلك يعتقد البعض أن الحكومة التركية قد تتمتع من إنقاذ القطاع الخاص، لأن مديونيتها منخفضة نسبياً (٤٠ في المئة من الدخل القومي). إلا أن هذا الأمر مستبعد، لأن تصنيف الدين الحكومي التركي الحالي من قبل مؤسسات التصنيف (Moody's) لا يتعدى درجة BB، أي أسوأ من العديد من الشركات الخاصة، مما يعني أن مديني تركيا خذرون الآن من الوضع التركي الاقتصادي.

مشاكل نمو وعدالة

يعاني حكم حزب «العدالة والتنمية» حالياً من مشاكل في: - نموذج «التنمية»، فالدخل القومي للفرد التركي ليس أكثر من ١٠ في المئة من الدخل الفردي الإيراني، وهو لا يتعدى بنسبة ٦٠ في المئة من الدخل الفردي اليوناني. وهذا النمو الاقتصادي له نقاط ضعف عديدة، أهمها الاعتماد على رساميل أجنبية قصيرة المدى.

- نموذج «العدالة»، إذ أن التفاوت الاجتماعي يتسع بينما تبقى البطالة والتضخم مرتفعين.

وفي هذا الإطار، فإن أي مشكلة عسكرية إقليمية قد تتورط فيها تركيا ستؤدي إلى انسحاب الرساميل الأجنبية وإلى انخفاض السياحة في آن واحد، مما سيضع البلد في موقف حرج، خاصة بالنسبة للنظام المصرفي، موقف لا خلاص منه إلا من خلال الروض الخسائر النقد الدولي والمساعدة الخليجية، تماماً كما حصل بالنسبة لصدر. إلا أنه في مثل هذه المرة، يتوجب ضخ مئات المليارات وليس بضعة مليارات من الدولارات. فيبقى سؤال أخير: هل دول الخليج مستعدة للذهاب إلى هذا الحد؟ وكيف يمكن لصندوق النقد الدولي أن يبرر تمويل إضافياً؟

شبل السبع

أستاذ الاقتصاد في جامعة السوربون - باريس

«يا شاكي النوب إنهض طالباً حلياً»

لطالما حلمت، أنا التي عشقت التاريخ ودرسته في جامعة دمشق، أن أقوم بجولة في مدن بلدي الكثيرة والوئلة في القدم، وحلب واحدة من تلك المدن، رغم أنه لم يتسن لي كثيراً زيارتها إلا في طفولتي، ولعني رسمت صورتها من خلال ما قرأته في كتب الأقدمين وما وصفها به الرحالة والشعراء والمؤرخون والعاشقون. حلب هي عبق الزيت والزعتر الحلي وأول ما بيغت ذاكرتي كلما عدت لسنين طفولتي الأولى وتذوقت طعم «قوضه» الزعتر الرفيعة الدائمة لحقائبي الدراسية كل صباح.

منذ أعلنت مدينة حلب ترمدها وشرعت أبوابها الستة عشر للحرية، تغيرت ملامح المدينة التي قطعت مخيلتي، ولم تعد تلك المدينة العظيمة الواسعة، كثيرة الخيرات، طيبة الهواء، صحية الأديم والماء... كما وصفها ياقوت الحموي في كتابه «معجم البلدان». فحلب تحولت الآن إلى رماذ يبيشرها وأحيائها وتراثها وثقافتها، يفعل طائرات البع والدماع الثقيلة وقذائف الديابات، المسفوك والبارود، وتبدل مزاج أهل حلب الرائق دائماً من متع القعود الحلبية والموشحات، وصار نشيجا للموتى وأنيباً للمعذبين في السجن، وتبندد عشقهم للموسيقى ليحل مكانه أزيز الرصاص وهدير الطائرات، وتلاشت شهيتهم للطعام الطيب، البدين بصنعه، بعدما غطى الدم أرغفة الخبز والأرزفة.

أصعد إلى أعلى التلة حيث قلعة حلب رابضة وسط المدينة لأشهد إحدى أقدم المدن وأعرقها، تحترق، أرى التني وأقفا هائماً حائراً أمام بيته في المدينة العتقة بالقرب من سور القلعة، وما من أحد في انتظاره إلا الأسواق المشتعلة والرياض العطشى والجنث الملقاة في الشوارع. وكما فعل خليل حاوي حين توحدت مأساته الشخصية بمأساة وطن، أسك مسدساً وأنهى حياته برصاصه في الرأس. أزدد في سري ويصوت مخوق «كلما رحبت بنا الروض.. قلنا حلب قصداً وأنت السبيل»، وأمسح آثار الدماء التي غطت وجه المدينة. أتفلس زفير الموت وأنزل من القلعة وأمشي في شوارع المدينة العتقة، أبحث عن المتاجر التي تباع الحرير والأقمشة الملونة والزجاج وصابون الغار، يصاحبني صوت جدي وهي تحدثني عن العرائس اللواتي كن يسافرن إلى حلب من مدينتي الصغيرة، «السلمية»، كي يجهنن فياب ولوازم العرس من متاجر السوق

المسقوفة، يا حجلي أمام التاريخ وأنا أتذكر ابن بطوطة وأصفأ حلب وأسواقها: «حلب من أعز البلاد التي لا تغير لها في حسن الوضع وأتقان الترتيب واتساع الأسواق وانتظام بعضها ببعض،



(من الفايبيوك صفحة «عدسة شاب حلي»)

جامع فاطمة الزهراء في حيّ الإذاعة - حلب

وأسواقها مسقفة بالخشب. فأهلها دائماً في ظل ممدود وقيسارييتها التي لا تُمائل حسناً ومجراً... كل شيء. فلننت أن لا ألم سيسكن روعي بعد دمار حصص المدينة التي لها تداخل تاريخي وحيوي مع مدينتي التي تتوسطها وحماها. ولكن القتل العمد للمدن السورية تتالي تحت نيران همجية النظام، ووصل الخراب إلى حلب، مدينة الجن التي لن نشفى من دمارها.

حلب مدينة الطرب والعشق والموسيقى والقود ورقص السماح، مدينة اللذات والحواس. هل يذكر القنقلة أن أبا الفرج الأصبهاني أهدى كتابه «الأغاني» إلى حلب، وأن الفارابي دخل إليها من باب الموسيقى لا الفلسفة، وأن أرسطو حين أراد أن يستجم أرسله الاسكندر الكبير إلى حلب احتفاً به. فأهل حلب لم يشتهروا بزوقهم الخاص في الموسيقى وحسب، بل تميزوا أيضاً بمطبخهم العذبي والشهي وكرمهم الجميل. فحين يدعوك حلياً إلى الطعام يُصر أن لا تقوم عن المائدة إلا بعد أن تلتزم بالقانون الحلي للذات الأكل: «قانون الشبعان» أربعين صباح.

توجهني المدينة، بوجعني دماها المتناثر وقلبيها الجريح تحت وطأة البارود. كيف أُسيت مدينة أشباح؟ وكيف شهدت احتضارك على الأشاشات وقد غاب أهلك عنك بين نزوح وموت ونفي واعتقال. كيف حولت قلبي إلى مقبرة جماعة لبقايا الحكايا والشعر ورائحة الزعتر؟ أبكي بحرقه أم فُجعت بابئناها، احترق مع براميل الموت المتساقطة، وأخيو مع رائحة أول رغيف خبز تعدد بدم طفلة وهي تنتظر في طابور الصباح.

أعرف أننا سنشهد قيامته يا حلب، فقد قامت ميروشيما من الدمار وقامت ستالينغراد من موتها وقامت برلين من خرابها، وأنت وأبناؤك يعانون الموت في حب الحياة. يا قذوق حلب يا مناجاة العاشقين و«سكابيا يا دموع العين سكابيا...».

أغاني أهلك بحدث الصمت الكلي الموجه لهذا الكون وانتصرت للحياة على الموت، وما زال صوت أبي العلاء العربي يتردد في جنبات حلب المهجمة: يا شاكي النوب إنهض طالباً حلياً نهوض مضمي لجسم الداء ملتصق

في القدس وأخلع إذا حاذيتها ورعاً كفعل موسى كليم الله

عبير حيدر

باحثة أكاديمية من سوريا

عبد العزيز الخير

ليس أول من «يُخطف» على حاجز نظامي سوري، ولن يكون، مع الأسف، الأخير. وفي بلد غارق بدماء أبنائه، يصبح محرراً استنكار اعتقال شخص واحد، كائناً من كان. ومع ذلك، فاعتقال عبد العزيز الخير حادث خطير بشكل خاص. ليس لأن الرجل مناضل من طراز رفيع، أمضى ١٣ عاماً معتقلاً (بين ١٩٩٢ و٢٠٠٥)، ليس لأنه ينتمي بالولادة لإحدى أبرز العائلات العلوية في سوريا، وليس لأنه قيادي يساري معروف عالمياً... بل لأن الدكتور الخير يلعب، منذ ابتداء المأساة السورية، دوراً هاماً باتجاه إنضاج مخارج سياسية تقوم على الالتزام الوطني بالتغيير الجذري للسلطة في سوريا، محتفظاً في الوقت نفسه بهاجس الحؤول دون تدمير البلد تماماً، مؤسسات ومجتمعاً، بشراً وحجراً. وهو هاجس يتنفي صفة الوطنية عمن يتخفف منه، أو يستهتر به، ويصبح صنو الحاكم الذي يتصرف كقريب، ويعتبر أنه «هو أو لا أحد». وضمن هذه المعادلة، عمل الخير ورفاقه لعقد مؤتمر للتغيير في قلب دمشق، برعاية روسية وصينية، هدفه ليس الوقوع على حل يعكس ما يظن المحقق، بل تثبيت فكرة سياسية تأسيسية بأن «رحيل النظام بكل رموزه» ضرورة، كما قال المؤتمر. هل التكتيك سليم؟ الأمر يستحق النقاش على قاعدة قياس وتقييم الخطط السياسية. هل استفاد النظام ولو جزئياً من المؤتمر؟ من المرجح ذلك. هل أجبر على القبول به؟ بالتأكيد، وهذه واحدة من أبرز علامات ضعفه، وارتهاه للحلفاء، وهم شديدو الدعم له خشية أن ينهار، ولكنهم باتوا مقتنعين بأنه زائل، وأن عليهم البدء بترتيبات «اليوم التالي». هل الاعتقال، بالطريقة التي جرى بها، مؤشر على تشققات وجّز داخل النظام؟ هذا حال يتقافم يومياً، هل، لذلك كله، عبد العزيز الخير بخاطر؟ نعم.

نحلة الشهال

ملف

مساع مزدوجة لاحتواء حراك المرأة في البحرين

في إحدى المظاهرات الحاشدة في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، فوجئ المشاركون بوجود شابة غير محجبة في مقدمة المظاهرة تهتف بشعارات تلك الفترة: يسقط الاستعمار، تسقط الرجعية. كان خروج تلك الفتاة في قيادة مظاهرة سواجهاها الجنود البريطانيون والشرطة المحلية بالهراوات والرصاص أمرا جديدا استهجنه كثيرون ورحب به آخرون. منذ ذلك اليوم، حدث الكثير مما تفأخر به المرأة البحرينية، وخاصة خلال انتفاضة السبعينيات.

ساهمت أجواء الانفراج الأمني في السنوات الأولى بعد تولي الشيخ حمد بن عيسى الحكم في العام ١٩٩٩ بمرور مجالات جديدة، وأطر تنظيمية مفتوحة ساعدت على انخراط نساء في مختلف جوانب المجال العام. فبرزت أسماء بعضهن في واجهة منظمات المجتمع المدني، بما فيها النقابات وجمعيات حقوق الإنسان، علاوة على جمعيات معنية بالحماية من العنف المنزلي والعنف ضد الأطفال. ورأينا أسماء نسائية في واجهة أنشطة قوى المعارضة السياسية نفسها، إلا أن كل هذا لم يعكس في نتائج الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٢ التي قاطعتها جميع قوى المعارضة. ولولا تدخل رئيس الوزراء وزوجة الملك شخصيا وفي وجه معارضة من الجمعية السنّية (السلف والإخوان) لم أتيح للنائبة الوحيدة في برلمان ٢٠٠٢ أن تفوز بالنائبة.

شاركن في الحراك ولكن خارج البرلمان

شاركت التنظيمات المعارضة في الانتخابات التالية على تلك، في أعوام ٢٠٠٦ و ٢٠١٠. إلا أن النجاح لم يحالف أيًا من الترشحات. من السهل تفسير «الفشل النسائي»، في انتخابات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، بالإشارة إلى هيمنة الذكور التقليدية على الناخب البحريني والتصورات المتعلقة بقوامة الرجل. إلا أن مثل هذا التفسير لا يكفي، فهو لا يأخذ بعين الاعتبار مدى إيجابية الشارع البحريني تجاه الحراك النسائي في مختلف المجالات الأخرى. ولهذا تحتاج للنظر إلى دور كل من السلطة ورجال الدين في منع المرأة من تحطى الحدود التقليدية المرسومة لدورها.

تتباعد مواقف السلطة عن مواقف رجال الدين، السنة والشيعية، في أمور كثيرة يتسبب بعضها في توتر العلاقة بينهما بين فترة وأخرى. إلا إنهما يتفقان في توجسهما من أن يفتتح الباب على مصراعيه لتكثيف المرأة من ممارسة أدوارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل في مجتمع ديمقراطي. ويوضح هذا التوجس الحراك النسائي متابعاً موقف الطرفين من محاولات المرأة البحرينية دخول البرلمان. فمن جهة امتنعت التنظيمات الدينية، السنة والشيعية على السواء، عن ترشيح النساء. بل وشاركت تنظيمات السلف والإخوان المسلمين في دعم الجهود التي قامت بها السلطة لإشغال الترشحات التقدميات لبرلمان ٢٠٠٦ و ٢٠١٠. فحين تمكنت الدعوتورة منيرة فخرو من ملّا من الوصول إلى الجولة الثانية في الانتخابات الأخيرة، في مواجهة قوية مع المرشحةين الدينيتين، حركت السلطة الناخبين المسلمين لضمان نجاح منافسها.

المفارقة أن جمعية الوفاق الإسلامية الشيعية التي دعمت بقوة حملة الدعوتورة فخرو رفضت إدراج أية امرأة في قائمتها الانتخابية التي فازت بكاملها في انتخابات ٢٠٠٦ و ٢٠١٠. ورغم غرابة هذا الموقف من جمعية تشكل المرأة عنصرا رئيسيا فيها، إلا أنه موقف ينسجم تماما مع المنهج المحافظ لدى المرجع الديني الجمعية الوفاق، الشيخ عيسى قاسم. فالرجل قاد عندما كان ناشيا في برلمان ١٩٧٣ حملة لسن قوانين للفصل بين الجنسين في التعليم وفي الخدمات الصحية.



حفيدات شهلا خلفان

وعن أعين تخطيطات المعارضة المعترف بها، ورغم أنها. وحين تمكن الحنجون من اتخاذ دور اللؤلؤة مركزاً للاعتصام ولانطلاق المظاهرات، المنطلقين منه واليه في مسيرات الاحتجاج. لم يعد ممكنا إبقاء الدور النسائي محصوراً في مهمات «شحن الهيم»، أو في أحسن الأحوال «تقديم الإسعاف والمساندة». قرأنا نشاطات من جبل ما قبل الاستقلال يستععن أحلاماً أعادت للحياة نشاطات في عمر حفيداتهن الحجيات أو السفارات في قيادة الحراك المعلن وغير المعلن.

بعد دخول القوات السعودية في ١٥ آذار/ مارس ٢٠١١، لم يفرق قمع السلطة بين الرجال والنساء. فحين اعتقلت السلطات آلاف الشنطاء، كان من بينهم مئات النساء. ييات بيوت وعلامات وصحفيات وطبيبات ومرمضات ومهندسات ومطالبات وعاطلات عن

العمل، وفصل مئات من وظائفهن، أو أخلن إلى اللجان التأديبية التي عاقبتن بخصم رواتبهن وتخفيض مستوياتهن الوظيفية. وتعرضت المعتقلات لاختلاف أنواع التعذيب التي يتعرض لها الرجال، بما في ذلك التحرش والإغتصاب الجنسي، فحين يطالع الناس ما ترويه المعتقلات والمعتقلين يعرفون كيف ساوت السلطة بين الجنسين في قمعها.

محاولات للجم

شكلت مشاركة الناشطات البحرينيات في التحضير لانتفاضة ١٤ فبراير، وقيادة تفاصيلها اليومية، تحديا غير مسبوق لمرث يعتبر المرأة سندا للرجل الفاعل، سواء في جانب السلطة السياسية أو في مواجهتها. وهو تحد استمر بعد دخول القوات السعودية إلى البحرين وإعلان حالة الطوارئ. فعلاوة على دورها البارز في المجالات الاعلامية والحقوقية، بما فيها فرق الحامين التي تشكلت للدفاع عن المعتقلين والمعتقلات، فإن النساء يشكلن غالبية المشاركين في كثير من الفعاليات الاحتجاجية في مناطق مختلفة، بما فيها العاصمة المنامة.

في إطار محاولة تطويق هذا التحدي، يمكن الإشارة إلى ازدياد حالات التحرش بالنساء على الحواجز الأمنية، الثابتة منها والطائرة، علاوة على كثرة حالات استدعاء الناشطات للتحقيق أو إعادة التحقيق. ويرتبط بهذا انتشار الإشاعات حول ما يسمى بـ «الجنذات»، أي النساء اللواتي تجندنهن قوى الأمن للتحسس على الشنطاء أو الإيقاع بهم في فضائح أخلاقية. كان واضحا إن السلطة تهدف من كل ذلك إلى دفع العائلات التي متي بناتها من المشاركة في الأعمال الاحتجاجية خفا عليهن من التحرش الجنسي أو تحاشيا لإتهامهن بأنهن «مجنذات».

ترام انتشار تلك الشائعات مع تصريحات لقادة في المعارضة تطالب النساء بالابتعاد عن «المواجهات المباشرة مع قوات الأمن» خشية على كرامتهن وعافتهن. وعلى الرغم مما أثارته تلك التصريحات من احتجاج بين الناشطات البحرينيات، إلا أن الأيمن العام لجمعية الوفاق وجد من الضروري تكرارها في مقابلة منشورة مؤخرا، مشيرا إلى الحالات الاستنادية التي يعثرها متناسب مع طبيعتها دون أن تكون فيها عرضة للاعتقال، مع ضرورة التسك والتقدير بالسياسة وعدم المواجهة».

بطبيعة الحال لا يوجد رابط مباشر بين ما يتعرض له الناشطات البحرينيات على أيدي السلطة من تحديات ومشاعر الإحباط والتوتر في عمر حفيداتهن سمعتن، وبين جهود المحافظين في صفوف المعارضة لإبعاد النساء عن ساحات المواجهة بحجة حماية عافتهن. إلا أن النتيجة ستكون واحدة، أي احتواء من حققته المرأة في ظل ربيع عربي لم يكتمل بعد في البحرين. لم تنجح السلطة في تخويف الناشطات عبر استفادتهن على الحواجز الأمنية في المعتقلات، وعبر نشر الشائعات السنية. ولكن مواجهة مطالبات رجال الدين للنساء بـ«الابتعاد عن ساحة المواجهات» سيتطلب أكثر من احتجاجات على مواقع التواصل الاجتماعي.

ما يبشر بالخبر أن خبرات الحراك النسوي منذ خروج شهلا خلفان قبل ست وخمسين سنة في مظاهرة تهنف بسقوط الاستعمار والرجعية قد جعلت المرأة البحرينية طرفا فاعلا في الصراع الدائر من أجل التغيير، وليس مجرد ساحة للصراع والتوافق بين السلطة ومعارضيه.

عبد الهادي خلف

استاذ باحث في جامعة لوند في السويد، من البحرين

ختان النساء في موريتانيا إلى... زوال

استراتيجية للحل

اعتمدت التبريرات أعلاه منطقا لوضع استراتيجية وطنية لمحاربة هذه العادة بهدف إعلان التحلي الطوعي عن الختان. ويعد نقاش مع الفئة المستطلعة في الدراسة، حيث أن معظم الجييين (٨٠ في المئة تقريبا) يجمعون على القول أن هذه الممارسة لا مبررة لموسم لها بشكل واضح على الإطلاق بالنسبة للأفراد والأسرة والمجتمع، وأكثر من ٩٠ في المئة من أفراد العينة (الرجال والنساء) يجمعون على القول بأن ختان الإناث عوالب سلبية على صحة المرأة.

تتضمن الاستراتيجية نقاطا عدة، منها توير الناس على خطر فكرة أن الإسلام يدعو لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ورفع الوعي حول الفتوى التي اصدرها العلماء والتي تنص على أن «الخضاض في الصورة المألوفة في بلادنا ممنوعة وتلزم القائم بالمسؤولية المدنية والجنائية للأضرار التي تترتب أيضا»، ويبرر العلماء رفض هذه الممارسة بأنها طارئة على الحنض، والمذهب المالكي- مذهب جميع السكان - لا يعتبرها من خصال الفطرة. وقد أثبت الاختصاصيون أضرارها الجسمية على المرأة على الدين الآتي والمتوسط، كما أن مبادئ الشريعة الإسلامية تدعو للمحافظة على الكرامة البشرية وعلى مصلحة الإنسان. ثم انها عادة غير ممارسة من قبل المسلمين جميعا، ويمارسها غير المسلمين كالأقليات في مصر.

كما تتضمن الاستراتيجية توير الناس حول الآثار الصحية المترتبة على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وعلى الحقوق والقوانين المتعلقة بتشويه هذه الأعضاء، وأن الآثار الضارة المترتبة على هذه الممارسة تشكل الأساس الصالح لتحلي الجسم الطبي عن القيام بهذا العمل، بل أن من مسؤولياته إبلاغ الناس بمخاطر الختان. يضاف إلى ذلك أهمية تعميم المعلومات حول العقوبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المساهمة بفعالية في التحلي عن هذه الممارسة، ودور وسائل الإعلام التلفزيونية والإذاعة في إيصال الفكرة إلى الناس، خاصة في الأرياف، ولا تتسرع الاستراتيجية دور المرأة نفسها، إذ هي الصحية والجداد في الوقت نفسه. وكذلك الرجل الذي يبدو بعيدا عن واجهة الحدث، لكنه في النهاية شاهد أحرص ينبغي أن يكون له دور إيجابي في رفض ومحاربة هذه الظاهرة.

بوادر مشجعة

بدأت هذه الاستراتيجية تتمرر نجاحا واضحا منذ بداية تنفيذها قبل أربع سنوات في ١٢ مقاطعة تصل نسبة الممارسة فيها إلى ما يقارب ٩٨ في المئة أحيانا، وهي المناطق القريبة من مالي، إذ أعلنت هذه المقاطعات جميعا التحلي عن الختان في احتفالات عامة، وكان آخرها يوم ٢٧ أيلول/ سبتمبر من هذا العام، بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية واليويسيتات وصدوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات من المجتمع المدني والسلطات المحلية. والأمل أن تصل الخطة الموضوعية التي بدأت عام ٢٠٠٧ وتنتهي في ٢٠١٢ إلى نسبة الصفر من الختان. فنزل عادة اجتماعية كانت تبدو مكينة، ويتم للمرة الألف اثبات أن التغيير، حتى في هذه، ممكن.

عليّة عباس

باحثة مقيمة في موريتانيا

العربي
السفير

٢٠٠ ألف فرصة عمل مطلوب استحداثها في المغرب سنويا، لكن الحكومة لم تقر إلا ٢٦ ألف فرصة في موازنتها للعام الجاري في بلد تبلغ نسبة البطالة بين حملة الشهادات العليا فيه ٧٤ في المئة، علما بأن نسبة الشباب في الملكة هي حوالي ثلث عدد السكان.

مواقع

شريكة / صديقة

«السبيل»: لاهوت التحرير

بنسخته الفلسطينية

SABEEL ECUMENICAL LIBERATION THEOLOGY CENTER

أن تجد في العام ٢٠١٢ حركة ناشطة في فلسطين عنوانها لاهوت التحرير، أمر يبعث على التفاؤل، في زمن قد يكون الأسوأ للقضية الفلسطينية. مركز السبيل المسكوني للاهوت التحرير، يجسد حركة لاهوت التحرير «في فلسطين وإسرائيل»، وهو يتخذ من مدينتي القدس والناصرة مقراً له، ويقوم موقعه على الإنترنت بدور التعريف عنه، حاليا باللغة الانكليزية فحسب، لكون الخدمة العربية هي «في طور البناء» مثلما يقرأ زائر الموقع.

في زمن ارتفاع أسهم الأصوليات الدينية، يظهر مركز السبيل كمن يعيد الدين إلى جذوره الإنسانية - والاجتماعية - ليقدّم الموقف المسيحي الحقيقي ضد الاحتلال والظلم والشهر المتجسد في الأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم بكلمة واحدة: إسرائيل. تماماً مثلما كانت هذه العبارات الطالمة متحمسة في القارة الأميركية الجنوبية بالأنظمة العسكرية الدوموية الدعومة أميركيا في زمن حكم الجنرالات أو الكولونيلات الذين تكفوا بمرور حركة «اللاهوت التحرير» من رجال دين وراهبات ومؤمنين.

يشرح موقع «السبيل» على الإنترنت قصة ولادة الحركة في العام ١٩٩٠ على يد رجل الدين الفلسطيني نعيم اصطفتان عتيق، وهي شبيهة بولادة جميع حركات لاهوت التحرير، إذ شعر عدد من رجال الدين الفلسطينيين المسيحيين بأن مكانهم الطبيعي في ظل الاحتلال وعنفه وظلمه وتمييزه واستيلائته يجب أن يكون إلى جانب المظلومين والضحايا، لإنهاء الاحتلال بوسائل غير عنيفة. هذا فقد في العام ١٩٩٠ مؤتمر دولي شارك فيه عدد من رموز «اللاهوت التحرير»، من أنحاء العالم كافة، وذلك في معهد طططور المسكوني في القدس المحتلة. وقد نشرت أعمال المؤتمر في كتاب حمل عنوان «الإيمان والانتفاضة»، وإلى جانب الكتاب، ولد عن المؤتمر الدولي حركة «السبيل»، ولاحقاً موقعها على الإنترنت، وللحركة، إضافة إلى مركزها في القدس والناصرة، فروع في أستراليا وكندا ونيابا وبريطانيا وإيرلندا وكندا والولايات المتحدة. لكون هذه الحركة مدعومة من حركات مشابهة لها تنضوي في إطار حركة لاهوت التحرير العالمية. وهي تؤمن لـ «السبيل» أشكالا عديدة من الدعم، المالي والذريوي والأشكال اللاعنفية لقائمة الاحتلال. ومن يطالع على العدد الكبير من نشاطات ومشهورات «السبيل»، يخلص إلى أن هذه الحركة «مفلوكة»، إعلامياً. مشاريع الحركة تبدأ بتعنتين أسس صمود المجتمع الفلسطيني عموماً، والمسيحيين خصوصاً، ويتضمن ذلك حلقات نقاش شهرية وزيارات ميدانية وورش عمل مختلفة دينيا تهدف إلى «تعزير مشاعر الفلسطينيين بأنهم يؤمنون شعبياً وكسبر حواجز الجهل والأحكام المسبقة بين مختلف الأديان»، ولبـ «السبيل»، برامج مخصصة للشباب الفلسطيني، في شقيّ ال٤٨ وال٦٧، وتنظم «السبيل» مؤتمراً عالمياً مرة كل سنتين. من رموز هذه المؤتمرات الراحل إدوارد سعيد والأسقف ديسموند توتو والبروفيسور رشيد خالدي...

تغييراً جذرياً من قيادة المسيحية في السعودية، لأنها تترزع عن عين «كايروس» الأهم من بينها، وهي تجسد «الكلمة المسيحية للعالم حول ما يحصل في فلسطين»، وتتخذ موقفاً حاسماً في مناصرة الشعب الفلسطيني في نضاله ضد القمع والتهمير والتمييز العنصري والاحتلال.

http://www.sabeel.org/

فكرة

«تحليل وتحريم» النساء

لم تُدر فتوى تحليل «معاشرة» الرجل زوجته بعد وفاتها ما يلزم من ضجة واستنكار. زوجته وهو حرٌ بها «جسدياً». لكن بعد انقضاء ست ساعات من موتها، عليه الإبتعاد، فقد حرم عليه مشها بل وحتى النظر إليها (بحسب الشرع). مرّت الفتوى كغيرها. قليل من الأشمزاز والخيبة بين صفوف النساء، ثم عادت الأمور إلى نصابها الطبيعي.

منذ أكثر من سنتين، ومن دون سابق إنذار، تحوّل «ميكي ماوس» إلى قضية رأي عام. خرج داعية إسلامي سعودي معلنا تحريم هذه الشخصية الكرتونية. بحجة أن كل فار هو من «جنود إبليس» تعجب الناس واستغربوا وتساءلوا... لكن مواقفهم لم تتغير شيئاً ما واقع الحال. «ميكي المألّف» الذي يتغندر على الشائعات وجدت له «تصريفة»، وانتهى. هذه الفتوى على غرابتها، لم تُدر سوى حفيظة القلّة. تركّ الداعية على سجيّته، ورجاة انفتاح الدعاة ورجال الدين على «الأنثى» التي تثير على الدوام هواجسهم. محرومات من قيادة المسيحية في السعودية، لأنها تترزع عن عين الحياء، وتدفعين لاختلاط رجال جال! أما عيونهنّ فهي مثيرة للفتنة، من هنا وجب تغطيتها وإلا.

في الغرب يُعدّ الشيخ الإزمي، كلّ يوم فتوى جديدة أكثر إساءة من سابقتها. أخيراً، أحلّ للنساء الأدوات الجنسية في حال «تعدّر الزوج». خوفاً من ارتكابهن العسية. عالم الإنترنت له قصّته أيضاً. لا يجوز الرأحتي المسلمة الانخراط في خبايا التكنولوجيا من دون حرم «شرعي يعرف بواطن النساء ومكرهن وضعفهن أمام الجنس»....

ما سبق ذكره هو نتاج سلطة دينية موجودة ومسلّم بها. ما هو أكثر جدية هو الدفع السياسي نحو تبنيّ «التحليل والتحريم». اليوم في مصر يدور نقاش حول موضوع خفض سنّ الزواج «حتى اقرار هذا القانون». تقدّم بالمقترح عضو اللجنة التأسيسية الشيخ محمد الأزهرى، معتبراً أن الهوية المصرية الإسلامية تفرض تزويج الفتاة متى بلغت. ثارت الجمعيات المعنية واعتبرت التقدم اقتراح مماثل أمراً مؤسفاً ومعيباً.

ما يجري العمل عليه في مصر اليوم هو توجيه مباشر لانتهاك الفتيات وسلبيهنّ سيئاتهن تحت غطاء القانون والدستور. ببساطة يتمّ القفز فوق كل ما تعانهي نساء مصر من أمية ويطالة وفقر، والتّركيز على تشريع زواجهنّ في سن مبكرة. عدوانية فاضحة في ظلّم النساء والبنات بغطاء ديني/سياسي. وإذا ما حصل التبنيّ الدستوري، فلا أحد يضمن حجم الكارثة الواقعة.

إيقاف هرج ومرج الفتاوى والتلمّح خلف الدين لن تحقّقه سوى انتفاضة للمرأة في العالم العربي.

هذه المرأة الفارقة لا بدّ منبر في سجلات الحلال والحرام، لا أحد يكثر إشراكها. في مصر تزكوا كل شيء، وتفرّغوا لقضّ عمر فتاة فقط لأنّ «شرط الزواج تحقّق لديها». يتجلّى هنا استخدام الدين للسيطرة على الناس عبر الفرائز، ويسمون ذلك «سياسة». باتت انتفاضة النساء أمراً ملحقاً. أقلّه لأنّ إعلان «ضرورة الفصح المبكر لسرطان الثدي» في السعودية لا وجود لامرأة واحدة فيه. كل من في الإعلان رجال!!

زيّيب ترحيني

موضوع ختان الإناث ليس جديدا، فقد عقدت لأجله مؤتمرات عالمية، وبحث فيه في وسائل الاعلام كثيرا، خاصة في الدول التي تمارس هذا التقليد. لكن الجديد هو التطور الإيجابي الذي يحصل في موريتانيا في هذا الخصوص.

ففي هذا البلد الذي تقيده العادات الاجتماعية وتنقل خطواته التقليدية المخططة بالتسرية اليه من ماضٍ سحيق، ومنها الثقافة الأفريقية والبربرية والعربية، والمتأندد الأعراق الإساسية: عرب وبنو وولف وسينوكني، يدهشك أن ما يبدو من عدايات مباشرة التواصل الاجتماعي في مجتمعات أخرى، يعامل في موريتانيا كعيب يستنكر تداوله أو البحث فيه أو السؤال عنه، لأسباب متعددة تتراوح ما بين الحرام والشتم، خاصة في ما يتعلق بعلاقة الرجل والمرأة. أضف إلى ذلك أن الخوض في التفاصيل ليس من ميّزات التواصل هنا.

وإذا كان الشعب الموريتاني يتحدث بخمس لغات (العربية والفرنسية وثلاث أفريقية بحسب كل أئنتية)، إلا أن الصمت يمكن اضافته كلفة أخرى مشتركة حين يأتي الحديث على موضوعات محرمة كختان الإناث مثلا. من هنا الأهمية المتضاعفة لضراءة على هذا الموضوع الذي خرج إلى العلن حديثا، فينثا نشاهد برامج تلفزيونية تتناول هذا الموضوع، أو لافتات ترفع في الأماكن العامة، وشعارات مرسومة على النيسة يرتديها ناشطون ونشاطات في المجتمع المدني من العاملين أو المناصرين لإلغاء ختان الإناث كعنف واقع على النساء، إضافة إلى طرح استراتيجية وطنية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع اليونسيف، تعلن كلها بصيغ مختلفة في مفرداتها، الدعوة لتحلي عن «الخضاض»، أي ختان الإناث.

تحديد وبعض التفاصيل

الخضاض بحسب منظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٠ هو، جميع الإجراءات التي تؤدي إلى إزالة، جزئية أو كلية، للأعضاء التناسلية الخارجية للمرأة، أو أي قطع للأعضاء التناسلية الأخرى يتم تنفيذه لأسباب ثقافية أو أسباب أخرى غير الأغراض العلاجية». ويسمى عند العرب من الموريتانيين «الزينة أو الحفول»، وعند السود «الطهارة». وتظهر مشهورات وخارطة متداولة في الجمعيات واليوسيات التي تعمل على هذا الموضوع أن هذه العادة منشأها مصر أيام الفراعنة، والهدف من ذلك الحفاظ على عذرية الفتيات اللواتي كن يقدمن للفرعون، ومن ثم انتشرت في العديد من الدول الأفريقية ومنها موريتانيا.

تؤكد دراسة قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية الموريتانية بالتعاون مع اليونسف أن التوسط العام لنسبة ممارسة هذه العادة في موريتانيا هو ٧٢ في المئة، وتصل في المناطق الحاذية إلى الاستغال إلى نسبة تتجاوز ٩٠ في المئة، في حين أنها قليلة الممارسة في المناطق الحاذية للمغرب، مما يدعم القول بأصولها الأفريقية لا العربية. ويمارسها السكان بمختلف تلوينهم اللثني.

يتم الخضاض في ٩٠ في المئة من الحالات، ولدى جميع الفئات وفي كل المناطق، في نهاية الأسبوع الأول من عمر الطفلة، متزامنا مع الاحتفال بإعلانها اسما. نادرا ما يتم بعد عمر السنة، وتقوم بهذه المهمة امرأة مسنة تكون من طبقة أدنى اجتماعيا، وهي لا تقتضى عادة أجراء، بل تقدم لها الأسرة ما يعتبر اعترافا بحسن صبيها، يختلف تقديره بحسب الامكانيات المادية لاسر. وفي حالات قليلة يجري الختان على

١٨ مليارديراً في اليمن يمتلكون ١٣٠ مليار دولار، و١٠ في المئة من اليمنيين فقط يمتلكون حوالي ٨٥ في المئة من دخل البلاد، بينما لا يمتلك ٩٠ في المئة من اليمنيين أكثر من ١٥ في المئة من الموارد بحسب الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني الدكتور ياسين سعيد نعمان.

في ضوء ضرورة تفكيرك أمننة المجتمع

النيلويرالية تُخصّص المجال العام وفتحت

ولا يمكن فصل الخطاب والممارسة الأمنية عن التحول الكبير إلى النيلويرالية وحكم رجال الأعمال بقيادة جمال مبارك منذ عام ٢٠٠٠. فالنيلويرالية قائمة على ذراعين: أمني واقتصادي. ولاهما يستند إلى خطاب أمني وإنتاج للنزعة وتستخدم النيلويرالية الأمن الخاص المتمثل في شركات التأمين المحلية والعالمية، أو جماعات بلطجية منظمة بالإضافة إلى قوات الداخلية. فالشركات الخاصة المرخصة تصل إلى قرابة المئتين. بحسب الدراسات المتوفرة، وأما غير المرخصة فقد تتجاوز الخمسمئة. ويقوم الذراع الثاني بإنتاج نوعين من الخطاب حول المدينة والعمل، وكلاهما يتم أمننته. فهو يصور سكان المدينة من الفقراء كعبء وخطر عليها يجب التخلص منه. ويظهر هذا في الخطاب التشخيصي والتخويفي حول العشوائيات والأحياء الفقيرة، كما في فكرة «الجماعات الجديدة» السجسية، وما يسمى بـ«معامل الحصن» - مثل منطقة التجمع الخامس، حي الأرياء الجديد، ومدينة الرحاب - وغلبة الهوس الأمني على هيكله الحينية مثل كثرة السياجات بمنطقة التحرير. أو منع التجمعات في الميادين العامة وتخطيطها لتكون مساحات لتنظيم الزور فقط، ومنع إمكانية الجلوس والتجمع. ويؤدي هذا الهوس الأمني إلى عزلة الفضاءات الاجتماعية المختلفة عن بعضها البعض، حيث تقتصر على علاقات عمل وأخضاع وخدمة، وبالأخص مع غياب المساحة العامة المشتركة التي يمكن أن تجمع بينها. بينما في المدن المسجسية الجديدة، مساحات مثل الساحات العامة للعب واللهو والمقاهي التقليدية التي لعبت دوراً مهماً في أحياء مصر قديماً، في الجمع بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وهي لم تعد موجودة. وتم استبدال الأسواق التي تشبه تواصل إنسانياً بالجماعات الاستهلاكية العزلة، الس-هيبير ماركنت، فالنيلويرالية تقوم على تخصيص المجال العام وتقسيمه.

وأما الذراع الأول فهو عماد النيلويرالية في استقرار الأوضاع. فالأمن العام، المتمثل في جهاز الداخلية، يحول دون تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجماهير. وتضخم السلطة من حجم هذا الجهاز وإمكانته في البطش والقمع. وقد أشيع عدداً بواسطة صحف النظام أن عدد قوات الأمن المركزي قد وصل لقرابة المليونين، على ما في ذلك من مبالغة. ولكن المهم ليس حقيقة الرقم، وإنما توظيفه في خطاب أمني إخضاع. فلقد شُرت هذه «المعلومة» إلى أقصى حد، دون أن تبادر وزارة الداخلية إلى تأكيدها أو نفيها. وراحت المعارضة قبل النظام تساهم في نقلها وتردادها. ويحقق هذا الخطاب واقع «أسطرة» هذا الجهاز وتوفير إرهاب السلطة. وقد تبين من خلال محاكمة حبيب العادلي، وزير الداخلية الأسبق، والذي أُدين بتهمة قتل المتظاهرين في أحداث الثورة، أن هذا الرقم غير صحيح!

الدولة تتحلل ولكن ليس جهازها الأمني

ظلت الداخلية وأقسام الشرطة تحتفظ بدور مهم في المجتمع، على الرغم من تحلل جهاز الدولة بدءاً من سياسة الانفتاح الساداتية، مروراً بعمليات الخصخصة الشرسة للقطاع العام في أواخر التسعينات، وانتهاءً بخزوة المشروع النيلويرالي بعد ٢٠٠٥، مع حكومات رجال الأعمال والتطبيق المكثف لسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين. فالداخلية لم تنصر أحد أبراج المراقبة فحسب، بل تحولت نقطة ارتكاز وتلاق لعلاقات السلطة بالمجتمع. وتضاعف دورها المؤسسي حيث تصدت لمواجهة كافة المطالب الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت بعد ٢٠٠٥. وصارت مركزاً لإدارة العمليات الاقتصادية، محافظة على هيمنة رجال الأعمال والتنزيب الاجتماعي على أكثر من مستوى. فهي التي تصدى للتعامل المباشر مع المحتجين وأصحاب رؤوس الأموال. وعلى مستويات صفرى، راحت تدبر رؤوس الأموال في مناطقها، مثل تراخيص البناء واختلال مناطق الحيز العام لصالح مقاه ومولات مختلفة، وترسيخ علاقات الهيمنة لبعض العائلات في مناطقها. وأفراد الأمن التابعون للنظام متلاصقاً بتقاسم بعض نسب الأرباح مع الباعة التجوليين مقابل السماح لهم بالعمل في المنطقة. وهكذا توسعت سلطة الأمن في جميع أشكال وأنماط متعددة. وعلى الرغم من حدوث انقطاعات جزئية في بنى المجتمع الاقتصادية والسياسية، مثل التحول من الناصرية إلى الانفتاح، ظل الخطاب الأمني وإنتاج الفرع يسير في خط متصل. وهكذا يمكن فهم لماذا أحرقت الثورة أقسام الشرطة واقتحمت مقر جهاز أمن الدولة. ولماذا ما زالت الصدمات مع قوات الأمن المركزي والداخلية واسعة، سواء في الميادين أو الإضرابات والاحتجاجات الاجتماعية والعمالية.

على الرجال

باحث في علم الاجتماع السياسي متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر



(أرشيف - أب)

احتجاجات ٢٨ يناير

فمارس عنفاً مدروساً - مثل الإصابات في العين - أو العزل مثل بناء الجدران وسط الشوارع. وهذا رسخ الشعور بالخوف والأمان. أما رسومات الثورة، فكانت أغلبها عبارة عن رسم بقية الشارع المخلق، وكان الجدران ليست قائمة. وكان الغرافيتي عليها يتسم بالخضرة، واللوان قوس قزح، وأطفال يرحون في الشارع الذي أغلقه الجدار العازل. وعلى كل حال، فالجدران وما عليها من رسومات، كانا نتاج معارك حامية الوطيس بين الثورة وقوات الأمن، امتدت لخلف تلك الشوارع المغلقة الآن.

الشرطة تمثل النظام العام

وقد أسس قانون الطوارئ لوضع فوق - استثنائي لقوات الشرطة في المجتمع، وأصبحت تمثل النظام السياسي والعام. فأقسام البوليس لعبت دوراً مهماً كممثل لسلطة الدولة والنظام السياسي في مرحلة ١٩٨١-٢٠٠٠ ثم كممثل للنظام النيلويرالي من عام ٢٠٠٠ وحتى اليوم. فالشرطة تلعب دور برج المراقبة الذي يفرض الانضباط على المجتمع و«يحترق الحق الشرعي في ممارسة العنف»، بحسب تعريفات الدول الحديثة، ويسبب طبيعة الحرب على الإرهاب التي كانت تدور في الخطوط الأمامية والخلفية للمجتمع في التسعينات، اضطرت الداخلية لتوسيع رقعة الإشتباه ونطاق المعركة. ومع توحش الجهاز الشرطي ككل، وهيمنة سلطته على الدولة والمجتمع، صارت قوات الأمن يشكّلها الرسمي والمؤسسي، وذلك غير الرسمي والمؤسسي، كمجموعات البلطجية والمرشدين، أحد أهم عناصر إنتاج الفرع في المجتمع. فتقارير حقيقية وصحافية كثيرة أشارت لجهاز «أمن الدولة»، وتوغله عبر طرق لامؤسسية في المجتمع، وبات كل من جهاز أمن الدولة وقوات الأمن المركزي أحد أهم عناصر الإرهاب السياسي والمجتمعي. فأمن الدولة يراقب جميع أركان المجتمع وسيطر على كافة مؤسساته الرسمية، من تعيينات وإدارة. وكان الأمن المركزي يتم الدفع به في مواجهة أي مظاهرة أو احتجاج، وهو اعتاد أن يقوم بمسكرة مسرح الأحداث، إرهابياً، وممارسة أقصى درجات العنف والوحشية على مئات وأحياناً مجرد عشرات من المتظاهرين.

فمارس عنفاً مدروساً - مثل الإصابات في العين - أو العزل مثل بناء الجدران وسط الشوارع. وهذا رسخ الشعور بالخوف والأمان. أما رسومات الثورة، فكانت أغلبها عبارة عن رسم بقية الشارع المخلق، وكان الجدران ليست قائمة. وكان الغرافيتي عليها يتسم بالخضرة، واللوان قوس قزح، وأطفال يرحون في الشارع الذي أغلقه الجدار العازل. وعلى كل حال، فالجدران وما عليها من رسومات، كانا نتاج معارك حامية الوطيس بين الثورة وقوات الأمن، امتدت لخلف تلك الشوارع المغلقة الآن.

أمن عار من الشرعية

والأمن والإرهاب يسيران يدا بيد، لا ينفك أحدهما عن الآخر. ويؤدي الخطاب الأمني من وطأة الشعور بفقدان الأمان. والنظم الأمنية السلطوية تستمد شرعيتها من الخطر وإعادة إنتاجه، حيث يتحول الخطر إلى أداة حكم وهيمنة تستطيع تلك النظم من خلالها أن تفرض حالة الإستثناء عبر جهاز الدولة. ولكن هذا أمر عام ونظري. أما ما كان خطيراً في نظام مبارك وخطابه فهو إنحسار شرعيته حول هذه النقطة. فعلى الرغم من أن دولة ناصر كانت بوليسية، إلا أن شرعية نظامه لم تقم على الأمن بل على مشروع التحرر الوطني والمساواة والعدالة الاجتماعية. والسادات كانت شرعيته هي تحرير الأرض (استعادة سيناء) ثم الوعد بتحقيق الرخاء الاقتصادي. أما مبارك فشرعته تحولت حول خطاب لا ينتهي من ثنائية الأمن والاستقرار في مقابل الفوضى والحرب. وأما باتجاه الخارج فكان لا يكل عن التلويح بأن أي ديمقراطية ستجلب الإسلاميين إلى الحكم، ومن ثم عدم استقرار الشرق الأوسط، والسوق. ولم تخرج خطية واحدة من خطبه خارج هذا النطاق. وهكذا تحولت حالة الإستثناء في مصر إلى حالة دائمة تحت مسمى الأمن والاستقرار. وفي ظل قوانين وظروف الطوارئ، يسهل للسلطة الحاكمة قمع أي نوع من المعارضة وإضغاط فرص تكوين مجتمع مدني قوي، حيث هي لا تسمح بتشكيل كيانات ومؤسسات شعبية وجماهيرية.

جدران السلطة وجدران الثورة

وتعتبر الجدران العازلة المحيطة بوزارة الداخلية عن إدارة المساحات وفق الخطاب الأمني، وعن غلبة نمط السلطة الأمنية المسكرة في الدولة. فالسلطة الأمنية تتمحور حول الإرهاب وإمكانية ممارسة العنف والعزل ومهما مترازان. وقد صارت تلك السلطة، هي وخطابها، في مواجهة مفتوحة ودائمة مع الثورة، كغفل وخطاب. وتعكس الجدران وما تحمله من رسومات الغرافيتي الفارق بين الثوريين، فالأول يسعى لاستيابة الأمن ولو على حساب قتل المسارح وحرية الحركة، والثاني لجأ لمعداته الثقيلة،

«القوانين الاقتصادية المفسدة» في مصر

رجال الأعمال أولاً.. تهميش السلطة التشريعية.. والكلمة للرئيس

العمل لتطبيقه آنذاك، بما أن القانون فُوض رئيس الجمهورية حصراً، تفويضاً مطلقاً بأن يتشأن وحده مثل تلك المناطق الاقتصادية الخاصة، مع احتكاره تحديد كل التفاصيل المتعلقة بها. وتم إرضاء رجال الأعمال بشكل مذهل، فخفضت الضريبة على أرباح الشركات العاملة في هذه المناطق الخاصة لتصبح ١٠ في المئة فقط بدلاً من ٣٢ في المئة.

ويستمر مسلسل عرض القوانين الصارخة في ظلها، كتعديل قانون «فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب» العام ٢٠٠٠، وقد صدر تعديلات عليه في اليوم نفسه، قضايا بتوزيع الأموال المصادرة من تهريب المخدرات على وزارتين فقط من وزارات الدولة (الداخلية والدفاع)، مع منع أي رقابة التجوليين مقابل السماح لهم بالعمل. كذلك حُلّ تعديل «قانون مكافحة غسل الأموال» للعام ٢٠٠٢ الذي حصر أيضاً صلاحية تأليف وحدة مكافحة غسل الأموال ونظام إدارتها والعالمين فيها بيد الرئيس وحده، بعيداً عن موازنة الدولة وأجهزتها. ومن القوانين الغربية جداً، «التشريع الخاص بقانون مكتبة الإسكندرية» (٢٠٠١) الذي يديرها ويتصرف بأموالها شخص واحد هو رئيس الجمهورية من دون أي قواعد أو قيود. ويشرح معدو دراسة «مركز النيل» أن ذلك قد يفسر وجود مبلغ ١٤٥ مليون دولار باسم المكتبة بإدارة مبارك في أحد المصارف التجارية في مصر الجديدة، تحت إشراف وتصرف زوجته سوزان. حال مماثلة يمكن اكتشافها في فساد قانون «مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية» للعام ٢٠١٠، الذي يتسبب بإجراء خصخصة جزئية لإدارة الحكومية عبر خلق كيانات شبه مستقلة داخل الوزارات. أخطر ما يثيره هذا القانون ونظام «المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص»، هو زيادة مساحة التداخل والتشابك بين الأجهزة الإدارية الحكومية والقائمين عليها من جهة، وبين رجال المال والأعمال من جهة ثانية.

العروض التحليلية للجوانب المفسدة في القوانين الاقتصادية لحقبة مبارك يسري على مجموعة كبيرة من التشريعات، كـ«قانون الضريبة العقارية» (٢٠٠٨)، الذي «شرعن» تهوُّب الأثرياء من الضريبة وأثار تعبئة شعبية معارضة شرسة ضد النظام قبل ثورة ٢٥ يناير، و«قانون إصدار سندات سيادية بالدولار» (٢٠٠١) لدة ٣٠ سنة، و«قانون تخفيض رسوم التوثيق والشهر العقاري» (٢٠٠٣)، و«قانون تنمية التصدير» (٢٠٠٢)، بالإضافة إلى «قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد» (٢٠٠٣) لحماية مرتكيي الجرائم المالية، و«قانون إنشاء لجان التوفيق في المنازعات»، الذي يفسر بأنه وسيلة لتحسين مداخيل القضاة الحظيليين بطريقة «قانونية»... نص يستحق القراءة... كما لو كان دليلاً.

nilecss.com

(«السفير العربي»)



(محمد عبد الغني - رويترز)

توزيع الخبز في عشوائية الدويقة بالقاهرة

المتبعة في المناقصات والمزايدات، وهو ما يهتس بدوره السلطتين التشريعية والقضائية، ويلغي المنافسة في المناقصات والتزيمات، ويفتح أبواباً كثيرة للتلاعب والنواطف في ظل «حماية القانون». ترجم ذلك حصول بعض المحظوظين على ملايين الأمتار المربعة من الأراضي بـ«الأمر المباشر» في المدن الجديدة وعلى الشواطئ. قانون «لاقانوني» أقر جرائم مالية بحق الموازنة العامة للدولة المصرية، منها استفادة شركة «أوراسكوم» الملوكوة لعائلة ساويرس الشهيرة، وشريكها الإسباني، من مشروع محطة الصرف الصحي في القاهرة الجديدة. يشرح معدو الدراسة أن تعديلات هذا القانون العام ٢٠٠٩ جاءت بسبب رغبة رجال الأعمال، الموجودين في

كيف تتمكّن السلطات من شرعنة الفساد والسرقة والامتيازات وأنعدام المساواة، بخصوص قانونية موضوعة على قياس حكومة ورئيس جمهورية تارة، ورجال أعمال تارة أخرى؛ لا شك في أن الفساد والحسوبيات والسرقة الموقنونة هي من بين أسباب الانخفاضات الشعبية. لكن سؤال «المبوس» يبقى كما: وسعياً وراء هذا الغاية، أصدر «مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية» «دراسة في القوانين الاقتصادية المفسدة - كيف نعيد بنى المنظومة التشريعية في مصر»، أعده مدير المرشد عبد الخالق فاروق، وكل من رضا عيسى وسيد عابدين. تتطرق الدراسة (٦٥ صفحة) إلى ١٨ قانوناً اقتصادياً صدرت في عهد مبارك، وعدلت في حقبة، خصوصاً بعد إحكام طبقة رجال الأعمال سيطرت على مفاصل الدولة، بزعامة أسماء باتت تختصر النظام من زاوية الاقتصاد والخصخصة ونهب البلد ومحو الصلحة العامة على حساب تلك الخاصة: جمال مبارك وأحمد عز وطلعت مصطفى ونجيب سويرس وحسين سالم...

يسعى المركز من خلال اقتحامه التفصيلي لهذا الميدان الهام، والتزوك غالباً، إلى بناء رأي عام يضع نصب عينيه المطالبة بإلغاء وتعديل قوانين لا تزال مطبقة، فضلاً عن التنبيه لإخاطر قيام السلطة الجديدة، أو أي سلطة عموماً، بإضفاء الطابع التشريعي على مشاريع نهب جماعية. مهمة يريد منها فاروق وعيسى وعابدين أن تساهم «مع المتخصصين ورجال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في تصحيح وإعادة بناء المنظومة القانونية وتطهيرها من المواد الفاسدة والمفسدة»، بما أن الفساد في مصر (مثلما في أماكن أخرى)، يتأسس على قوانين وروحية تشريعية هي نفسها فاسدة. تتنصّر الدراسة مقارنات بين القوانين القديمة وتلك الحالية (التي لا تزال مطبقة) للكشف عن المسار الذي اتخذته التعديل بما يخدم الفئة المسيطرة في كل مرحلة من المراحل. هناك خيط جامع بين القوانين «المباركية» يجعلها بشكل عام أسوأ من سابقتها: همّ تحرير السلطة التنفيذية (الرئاسة والحكومة) من قيود كانت موجودة بالفعل على عملها وحركتها من قبل السلطات التشريعية والقضائية الرقابية الإدارية. وسيلحظ القارئ المرات الكثيرة التي يرد فيها مصطلح رئيس الجمهورية خصوصاً، ويعدده رئيس الوزراء والوزراء، عند ذكر السلطة المختصة بتأليف تلك اللجنة أو بإصدار ذلك القرار.

تبدأ دراسة القوانين بالتشريع التعلق بالمناقصات والمزايدات وتعديلاته، وهو قانون يعتبر من بين التشريعات «المفسدة والفاسدة» بامتياز، لتعلقه مباشرة بالعائدات المالية العامة. ويصده يمكن ملاحظة معظم مصادر التجاوزات المزروعة في القوانين موضوع البحث: تقويض السلطة التشريعية وترك القرار العفلي بيد رئيسي الجمهورية والحكومة من خلال سلطتهما بتلزييم المشاريع العامة عبر «الأمر المباشر»، من دون اللجوء إلى الأصول

١٨٧ مليار دولار مطلوب توفيرها لإعادة بناء البنية التحتية في العراق. ورغم أن موازنة العام الجاري بلغت ١٠٠.٥ مليار دولار، فإن الحكومة لم تتمكن من توفير إلا ٤٣ في المئة من المبلغ المطلوب للبنية التحتية، وأعلنت عن حاجتها للقروض لسدّ النسبة البتقية.

المدرسة وصلت إلى هنا بعد خمسين عاماً من الاستقلال

معلّمات عصريات يُحدثن ثورة هادئة في قرى المغرب العميق

بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩، تم تعيين ٥٣ ألفاً و ٧٠٥ مدرساً جديداً من خريجي مراكز التكوين في مختلف أسلاك التعليم المغربي، أكثر من ثلثهم في التعليم الابتدائي، معدل سن معلمي الابتدائي ٢١ سنة. طبعاً تشغل الدولة صغار السن في الجيش والتعليم لخدموها أطول فترة ممكنة. الجديد أن أكثر من نصف مدرسي الابتدائي معلّمات في عمر الورد. وقد تركزت التعيينات في جنوب المغرب، وفي المناطق الجبلية التي وصلتها المدرسة لأول مرة بعد خمسين سنة على الاستقلال.

تسود في هذه المناطق تقاليد محافظة، تمنح للرجال هيبة ونفوذاً. فهم يملكون وسائل الإنتاج، حتى لو كانت حقلاً من مائتي متر مربع ومعزّين وحماراً لا يزيد علوه عن متر. يملكون أيضاً سلطة ما يحق للمرأة وما لا يحق لها. هنا تتزوج البنت قبل سن الخامسة عشرة، فتخطب وتخلن

بتعيينها لصغار السن، تؤجل الدولة إفلاس صناديق التقاعد. وكان في استقبال المعين أكثر من مليون تلميذ جديد التحقوا بالمدرسة المغربية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨.

الذرة وتطبخ وتجمع التمر وتحش البرسيم للماعز. كل هذا والزوج مستلق تحت النخلة يستمع للراديو وينتظر الذهاب إلى السوق الأسبوعي، يركب الحمار وتتبعه زوجته على بعد خمسة أمتار. في سن الأربعين تتدهور صحة الزوجة بينما يصبح الزوج كامل الرجولة فيبحث عن زوجة ثانية... تخدّمها الزوجة الأولى.

فجأة، تعرّض هذا النظام لهجوم. جاءت عشرات المعلّمات للقرى، عزباوات منحدرات لأنهن مستقلات اقتصادياً، لديهن مصدر لا سلطة للقبيلة عليه، ينفقن أكثر من أصحاب الشوارب في القرية، تربيّن في المدن وتشربن أخلاقيات البرجوازية الصغرى في المدرسة العمومية، ينمن حتى العاشرة صباح الأحد، يلبسن سراويل الذكور ويتجولن، الجينز مصمم على مفاص الأفضاء وهو يخدم الحياء العام القروي.

لقد حصلت ثورة في القرى بسبب الأجساد البضة الطرية. هذا ليس جديداً على سكان الضاء ليلا، لكنه جديد في قرى المغرب العميق. يشعر الرجال بالقلق على العرف السائد، يخشون أن تقلد نسأؤهم المعلّمات المتحررات، في اللباس على الأقل. للجسد سلطة رهيبية على العقل، يعطله. هذه فكرة دوستوفسكي في روايته الرائعة «المسوسون».

طبعاً بتعيينها لصغار السن، تؤجل الدولة إفلاس صناديق التقاعد. وليس المهم أهلية صغار السن للتدريس، المهم كان المعينون الجدد في استقبال أكثر من مليون تلميذ جديد التحقوا بالمدرسة المغربية، بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨. وقد استدعى ذلك تعيين آلاف المعلمين والمعلّمات. وبما أن الشمال يعرف فائض مدرسين، فأغلب التوظيفات الجديدة جرى توجيهها للجنوب، في إقليم «طاطا»، وهو على الحدود المغربية الجزائرية قريبا من تيندوف، كان الموظفون العزّاب يشتكون من مدينة دون نساء عصريات، مدينة صغيرة هي مجرد جدران مجمعة في مكان واحد، وفجأة جرى تعيين ٤٠٠ معلمة دفعة واحدة في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢. كان الحدث زلزاليا عاطفياً، تزوجت منهن ١٠٠ في شهر واحد ثم بقي فائض العزباوات. وقد تزايدين مع توالي السنوات، حتى الجنود المرابطون على الحدود مع العدو الشقيقة، الجزائر، تزوجوا معلّمات في هذه المنطقة، وهو ما يصعب على جندي في العاصمة.

في بداية الاستقلال، ولسد النقص في المدارس، تم تعيين فقهاء المساجد من حفظة القرآن كمعلمين. كانت المعلّمات نادرَات حينها، الآن يتخرج المعلمون والمعلّمات من مراكز التكوين. انتقل العدد من ١٤٥٣ متخرجا سنة ٢٠٠٨ إلى ٢٤٣١ سنة ٢٠١١. وقد وصلت نسبة المعلّمات بين مدرّسي التعليم الابتدائي إلى ما نسبته ٤٦ في المئة.

في عام ٢٠٠٩، كان عدد المعلمين بالتعليم الابتدائي ١٢٧ ألفاً و ٨٢٣ معلماً، بلغ عدد النساء بينهم ٥٦ ألف معلمة. في عام ٢٠١٢ تناقصوا، فصار عددهم ١٢٧ ألفاً و ١٠٠ معلم. بينما زاد عدد النساء قليلاً (حوالي ٥٠٠ معلمة فوق الـ ٥٠ ألفاً القديمة). التلاميذ يتزايدون والمدرسون يتناقصون، ورغم انخفاض العاملين بالتعليم بسبب تقاعد الذكور، فقد زاد عدد المعلّمات. وسيترّاد، لأنه حسب «مديرية الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط» في وزارة التربية الوطنية، فإن ٤٣ في المئة من المعلمين سيحلون على التقاعد في عام ٢٠٢٠. والجدد الذين سيحلون ستكون نسبة الإناث بينهم كبيرة. لأن التلميذات هن الأكثر توفيقاً في الدراسة، والمغرب لن يقلص حظوظهن ليتفرغن للانجاب. ولهذا نتاج. عملياً يتم تشييب وتأنيث المهنة، فتتزايد نفوذ النساء. الخبر هو أن هذا التأنيث يمس الفضاءات القروية التقليدية، التي لم يكن يسمح للجسد النسوي

يشعر الرجال بالقلق على العرف السائد، يخشون أن تقلد نسأؤهم المعلّمات المتحررات، في اللباس على الأقل.

بالبروز فيها. ثم إن هذه التعيينات تجلب مدرسات من خارج البيئة المحلية، مما يقلص هيمنة «أولاد البلاد» - المتحدرين من المنطقة نفسها، في قرى كثيرة يحمل المعلم والكثير من التلاميذ الاسم العائلي نفسه - على هيئة التدريس، وهذا يضعف نمط العلاقات القبلي، فيصبح الحق والقانون هو الضابط للعلاقات وليس الرابط الدموي بين أبناء العم. فيدل أن يستمر مدير المدرسة عن تغيب معلم من أقاربه، يتعامل بصرامة مع الغرباء والشغريبات. وبذلك يؤدي الصراع إلى فرض الانضباط في العمل والتقييد بالمواعيد في المؤسسة التعليمية.

وهذا يعدي بنات القرية أيضاً. فحين تصل الشابة بنت العشرين بسروال الجينز وشعر منسدل على الكتفين وهاتف نقال، ترغب بنات القرية في التشبه بالمعلّمات.

يتم تشييب وتأنيث المهنة، فيتزايد نفوذ النساء. يمس هذا التأنيث الفضاءات القروية التقليدية التي لم يكن يسمح للجسد النسوي بالبروز فيها.

رجال القرية حائرون بين الإعجاب بصاحبة الجينز، والقلق على توقف طاعة بناتهم ونسائهم اللواتي قد يفسدن تقليد النموذج الوارد.

ويروى أن بنتاً أرادت أن تسافر للمدينة مع المعلمة. يرفض الأب لأنه يعرف أن ابنته لن يأتها عريس قروي لو تركها تسافر للمدينة... ستكون قد تدنست. أحياناً كثيرة يتم إبعاد المدرسة عن القرية، فهدف جعل المدارس بين القرى، وعلى مسافة واحدة، تجد المعلمة نفسها بعيدة عن السكان، تقيم في سكن وظيفي معزول. وهذا يريح من الاحتكاك، لكن العكس ليس مريحاً للقروين، ففي مدرسة وسط القرية، عين معلم ذكر، النتيجة رفض الآباء إرسال بناتهم إلى المدرسة بعد تعيين معلم ذكر أعزب، وطالبوا بتعيين معلمة. في مدرسة أخرى فصلت معلمة نواقض الوضوء لتلاميذها في درس التربية الإسلامية، فجاء الآباء يحتجون لأن المعلمة تتحدث بقلّة حياء. وعندما ستصل إلى درس التوالد، فهي لن تنجزها!

محمد بنعزیز

كاتب وسينمائي من المغرب

سامي غريبي / تونس

حلم ..



(ظل السلطان سريع الزوال)

arabi.assafir.com

اقرأ على موقع «السفير العربي»: «من قصص العنف إلى بوابة الطلاق» - منى عباس فضل
يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم... فراسلونا.
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة



خُدري الشاي - نزار سليم (العراق)



«بانع الحف» - نزيهة سليم (العراق)



«الشاب وزوجته» - جواد سليم (العراق)

«Iraqi glory»

في آخر تدوينات نوفل نجم الدين تحية للثورة البحرينية. كتب مطوّلاً شارحاً أسباب ولانته لثورة هذا الشعب المجرع الممتلئ جراحاً، نوفل نشط في مدونته ويحرص على عدم غيابه عن التدوين. يتابع الشاب العراقي ما يجري في بلده ويكتب عملاً يلفت انتباهه. لكن هذا لا يعني عدم اهتمامه بما يجري من حوله. يخطط مدونته بشكل دروس يمكنه من عرض كم كبير من المعلومات، من دون الدخول في الفوضى. سهولة التصفّح أتاحت لمدونة «المجد العراقي» كمية كبيرة من التفاعلات والزيارات، على الرغم من أن البداية كانت عام ٢٠١١.

المدونة هي مساحة نوفل التي «يعبر فيها عمّا يريد». الالفت أنّ نوفل لم يعرّف أبداً عن نفسه، ولكنه يطلب من زوّاره متابعتة على تويتر أو فايسبوك. في إحدى تدويناته ينتقد سلسلة قوانين جرائم المعلوماتية العراقي. ويكتب تحت عنوان «سلسلة حلال على السياسة وحرام على الشعب!»، شارحاً مكان الفساد والسرقة والنهب الجاري في سبيل الحصول على المناصب الجديدة، من دون اكرتات يشعب لم يعد يجري ما يفعل.

http://iraqiglorry.blogspot.com/

«قرأت لك»

«درون بغداد، حكاية حنا يعقوب» هي آخر ما نشرته مدونة «قرأت لك». تدير هذه المدونة الجزائرية مجموعة شبابية مهتمة بالقراءة ونشر المعرفة. ما يسعون إليه هو بناء محتوى إلكتروني للكاتب، في سبيل إفاة القارئ والكتاب العربي معاً. المدونة الجماعية، تعمل على إيجاد مساحة مشتركة للقراء العرب، ينقل القيمون على الموقع مراجعات وقراءات مختلفة. ولا تغفل المدونة أهمية الإطلاع على النشاطات الثقافية سواء أكانت آخر الكتب الصادرة أو المعارض الدورية...

بمساحة المدونة وسلاستها تساعد القارئ على القراءة الهادئة، ألوان خفيفة، طريقة عرض وتنظيم وتبويب سهل ومختصر... ما قد يكون سبباً في تفاعل القراء مع التدوينات محققاً واحدة من الغايات الأساسية للمدونة.

وما يلفت هو خدمة تحميل الكتب الكترونياً، في سعي واضح للحث على القراءة. ولا يحتمي القيمون بالتعريف بالكتب، بل هم يكتبون مقالات يعثرون فيها عن موقفهم من بعض الكتب. أمّا باب المساهمة فهو مفتوح للجميع. أي كتاب أو مناسبة تراها مناسبة مع طابع المدونة، عليك إرسال نصك وهم يتكفلون بنشره. وتخصّص «قرأت لك» باباً للمدونات الجزائرية، على اعتبار أنّها تنطلق من الجزائر.

http://www.qaratolk.com/

«الراصد الإعلامي» للقرفانين

أخطاء وهفوات الإعلام باتت غرضة للرصد الدائم. مدونة «الراصد الإعلامي» هي «مجلة إعلامية نقدية تطرح قضايا وتعليقات على ما يرد من انحطاط إعلامي في الصحافة الصفراء في الداخل الفلسطيني». تعمل مجموعة محررين على متابعة المادة المتوفرة بكثافة ورصدها وتحريرها. يعرف القيمون على المشروع عن أنفسهم بالقول «نحن ملتقى القرفانين من الإعلام الأصفر داخل الخط الأخضر». لا انتماء حزبياً للقيمين، ولا خلفيّة لما تتم إثارته.

هدف مدونة «الراصد الإعلامي» هو حشد تيار مضاد يعمل على إيقاف الوعي العام والتثبيبه من أنّ بعض المواقع تهدف للربح المادي، ولو كان على حساب وطنها وشعبها... آخر محاولات المدونة هو كشف ما يقال عن زيف حساب باسم «الدكتور على الربيعي» على تويتر. فهو ناشط بنشر الفتاوى الدينية «الغربية والمخرية للسخرية»، مثل حرمة نزل المرأة إلى البحر لأنه «ذکر». موقع «عرب ٤٨» قام بنشر إحدى فتاويه، فتحرّك «الراصد الإعلامي» لتأكيد زيف الحساب وتقد تسرع الموقع في نشر ما يسيء للإسلام... والدعوة مفتوحة لكل «قرفان» أن يساهم ويكتب ويرصد ما يثير انتباهه من هفوات لوسائل الإعلام الفلسطينية داخل أراضي ١٩٤٨.

http://armedia.al-rasid.com/